**الفكر الاقتصادي خلال العصور الوسطى: المدرسيون (السكولائيون The scholastics):**

لقد وافق الفكر السكولائي فترة العصور الوسطى التي امتدت بين القرنين الخامس والخامس عشر ميلادي. خلال هذه الفترة الطويلة عاشت أوروبا الغربية مرحلتي النظام الاقطاعي الزراعي ثم الحرفي.

**أولا- التعريف بفكر المدرسيين ورواده:**

ينظر بعض المؤرخين إلى فكر المدرسيين على أنه اندماج لثلاثة مصادر فكرية مختلفة: فلسفة أرسطو والقانون الروماني وأفكار آباء الكنيسة؛ وهو فكر أوروبي باعتبار أن الكنيسة كانت أوروبية. تبنى أصحاب هذا المذهب بوضوح المفهوم اليوناني الروماني للقانون الطبيعي ولكنهم غالبا ما كانوا يعدلونه؛ لقد كانوا مقتنعين بأن هناك قواعد للسلوك البشري تقوم على معايير موضوعية أبدية، وتصوروا بأن هذه القواعد قد "أسستها" الطبيعة والعقل البشري.

لقد كانت ذروة الفكر المدرسي في القرنين الثالث عشر والرابع عشر ميلادي، ويمثل صعود وتراجع مدرسة سالامانكا (فكر علماء الديانة المسيحية الاسبان) في القرن السادس عشر نهاية عصر الفكر المدرسي.

كان القديس توما الأكويني St Thomas d'Aquin (1225-1274) الممثل الرئيسي لهؤلاء الفلاسفة السكولائيين، إلى جانب مفكرين آخرين نذكر منهم خصوصا القديس برناردان St Bernardin de Sienne (1380 - 1444) والقديس أنطونان St Antonin de Florence (1389-1459).

**ثانيا- أهم الخصائص المميزة للفكر السكولائي:**

يمكن القول عموما بأنه على طول الفترة الممتدة من قدماء الإغريق إلى المدرسيين تميز الفكر الاقتصادي بالتركيز على الأخلاق أكثر من التحليل، بمعنى أنه ركز على الأخلاق والعدالة أكثر من دراسة أسباب وتأثيرات الظواهر الاقتصادية، وكان النقاش حول مسائل التجارة وأشكال التبادل يدور في إطار محاولة جعل قضايا الملكية الخاصة وتراكم الأموال متماشية مع المعايير المجتمعية والدينية في العصور القديمة والقرون الوسطى.

**ثالثا- المساهمات الفكرية للمدرسيين في المجال الاقتصادي:**

كان السكولائيون من علماء الديانة المسيحية والفلاسفة، ومن هذا المنطلق أدلوا بآراء حول بعض القضايا الاقتصادية، سنركز فيما يلي على أهم تلك القضايا.

**1- الملكية الخاصة:**

كان المدرسيون يعتقدون بأن الملكية الخاصة مفيدة وفعالة، وكان مرجعهم في ذلك أساسا هو فكر أرسطو. لقد قدم توما الأكويني الحجج الثلاث التالية دفاعا عن الملكية الخاصة:

- إذا كان ينبغي على الجميع الاهتمام والقلق بشأن كل شيء فسيشكل ذلك عبئا ثقيلًا للغاية، وسيؤدي بلا شك إلى الفوضى، لذلك يفضل تقسيم المسؤوليات؛
- الملكية الخاصة هي مصدر للسلام والملكية المشتركة هي مصدر للصراع؛
- عندما يكون هناك شخص واحد فقط هو المسؤول فإنه يولي المزيد من الاهتمام لعمله. وعلى النقيض من ذلك، يؤدي العديد من المسؤولين إلى إمكانية ممارسة سلوك محتال.

هذا الموقف من الملكية الخاصة يعكس جانب المنفعة منها قبل كل شيء، ويتم تعزيزه لدى السكولائيين بدوافع أخلاقية، وهنا يتساءلون كيف ستتحقق فضائل المحبة والسخاء والضيافة والكرم اذا كانت الملكية الخاصة غير موجودة؟

**2- التجارة:**

لقد أكد القديس أوغوستين (St Augustin) منذ بداية القرن الخامس بأن: "الأعمال فعل محايد من وجهة نظر الأخلاق، مثل الأكل، يمكن أن يكون جيدًا أو سيئا وفقًا للغايات والظروف".

كما قدم توما الأكويني بعض التوضيحات بخصوص الأعمال التجارية، فهذه الأخيرة تكون عنده مبررة بالأسباب التالية:

- نقل البضائع من الأماكن التي تتواجد فيها بكثرة إلى الأماكن التي يوجد فيها نقص منها؛
- تخزين البضائع والحفاظ عليها؛
- استيراد البضائع التي يحتاجها البلد.

**3- النقود:**

كما هو الحال بالنسبة للملكية الخاصة يتم تحليل قضية النقود على أساس أعمال أرسطو، فالنقود قبل كل شيء هي أداة للمبادلة، ولكنها تعتبر أيضا بمثابة مخزن للقيمة ووحدة للحساب. وقد ذهب السكولائيون إلى أبعد من أرسطو، وقاموا بتحليل إحدى الظواهر النقدية المهمة المرتبطة بارتفاع الأسعار. فقد بين Azpiculta في وقت مبكر من عام 1553 أنه إذا كانت الأسعار منخفضة في فرنسا ومرتفعة في إسبانيا، فذلك لأن المعادن النفيسة والأموال نادرة إلى حد ما في فرنسا وموجودة بوفرة في إسبانيا، أي وجود علاقة عكسية بين كمية المواد والقوة الشرائية للنقود.

**4- القيمة:**

لقد استفادت نظرية القيمة من مساهمات أرسطو والقديس أوغسطين وسان توما الأكويني. الفكرة الرئيسية هي أن القيمة التي نعطيها للأشياء تعتمد على المنفعة التي نحققها منها، وهي منفعة ذاتية، فالناس على اختلافهم يريدون أشياء أو خدمات مختلفة.

ويؤكد برناردان (St Bernardin de Sienne) أنه يتم تقييم سلع السوق وفقًا لاستخدامها. وبعد ذلك يقدم التمييز الشهير بين الأبعاد الثلاثة للقيمة السوقية (Virtuositas - raritas - complacabilitas): يتم تحديد القيمة السوقية فعلا من خلال جودة السلعة (la virtuositas)؛ كما يعتمد تحديد القيمة على ندرة السلعة (raritas)؛ ويتوقف التحديد أخيرا على المتعة المنتظرة أو الاشباع المحقق من استعمال الشيء (complacabilitas).

**5- الأسعار**:

تتبع نظرية الأسعار للمدرسيين بشكل طبيعي نظريتهم للقيمة، حيث يعتمد السعر على التقييم المشترك الذي يقوم به الأعوان للسلعة، والسعر العادل (المناسب) هو سعر السوق بطبيعة الحال. فالمدرسيون يعتقدون بأن السعر العادل هو ذاك الذي يتحدد تلقائيا في السوق، دون خداع أحد أو إكراه من أحد وفي إطار وضع طبيعي من نواح مختلفة. هذا يعني أن السعر الذي يتحدد في السوق الاحتكارية ليس عادلا.

وإذا لم يكن هناك دخول حر إلى السوق، أي إذا كانت هناك حالة احتكار على سبيل المثال فسيكون من الضروري اللجوء إلى السعر القانوني. ومع ذلك فالمدرسيون حذرون من قضية التسعير.

**6- الأجور والربح**:

إن مقاربة السكولائيين للأجور بسيطة، فالأجور هي ثمن العمل، وطالما يتم تحديد قيمتها على أساس التبادل الحر بين المستخدمين وأصحاب العمل فستكون الأجور عادلة. وكذلك الربح فهو مبرر بنفس الطريقة، أي أنه عادل بقدر ما يكون مصدره عمليات البيع والشراء التي تتم بالأسعار العادلة.

قال توما الأكويني أيضا أنه يمكن للشخص تحقيق ربح طالما أنه يستخدمه في أحد الأغراض الستة التالية:

- ✓ ضمان قوت الأفراد في المنزل؛
- ✓ مساعدة الفقراء؛
- ✓ تأمين حاجيات البلاد من المواد الغذائية الأساسية؛
- ✓ تعويض عمل رجل الأعمال؛
- ✓ تحسين البضاعة؛
- ✓ تعويض المخاطر المتكبدة خلال مرحلتي النقل والتوزيع.

**7- الفائدة**:

منذ القرن الرابع للميلاد منعت القروض بفائدة لدى رجال الديانة المسيحية، الذين كانوا في ذلك الوقت من كبار ملاك الأراضي. وكا هو الحال لدى أرسطو وآباء الكنيسة كان المدرسيون في الأساس ضد التعامل

بـ"الربا" (usure كما عبر عنه السكولائيون)، السبب في ذلك أن النقود كان يُنظر إليها على أنها مجرد وسيلة للتبادل، فقد كان من غير الطبيعي ومن الجشع محاولة كسب المال بشكل مضاعف.

ولكن ابتداء من القرن الثاني عشر بدأت الحياة الاقتصادية تتطور وتزدهر في أوروبا بعد فترة من الاكتفاء الذاتي النسبي، وأصبح البعض من المفكرين ينظر إلى الفائدة على أنها عامل ايجابي في هذا التطور.

بمعنى آخر، يمكن أن تكون الفائدة "عادلة" لدى المدرسيين إذا تحقق ما يلي:

- إذا كانت تعوض عن الخسارة التي يتحملها المقرض بسبب القرض ( الضرر الناشئ) أو تعوض النقص الحاصل؛
- إذا كانت هذه الفوائد مبررة بالمخاطر التي يتعرض لها المقرض.

وبالفعل، فقد قدم العديد من المدرسيين استثناءات سمحوا فيها بالفائدة؛ فإذا لم يسدد المقترض دينه في الوقت المحدد، يجوز للمقرض المطالبة بفائدة على السداد المتأخر. واعتبر آخرون بأنه إذا استطاع المُقرض أن يبين بأن القروض تؤدي إلى تحميله تكاليفا (حتى في شكل خسارة أرباح)، فقد يطالب بالتعويض في شكل فائدة.